تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013)

علي عبد السلام الجروشي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة مصراتة
alialjroushi@gmail.com

علي محمد الأخطل
المعهد العالي للعلوم والتقنية-مصراتة
Ali4met@gmail.com

صلاح علي الجعيدي
المعهد العالي للعلوم والتقنية-مصراتة
seljaidy@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2021/06/27
وقبلت بتاريخ 2021/08/18
ونشرت بتاريخ 2021/08/25
الكلمات المفتاحية:
التضخم المستورد – الانفتاح التجاري - الانكشاف الاقتصادي – مؤشرات الاقتصاد الليبي

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحليل وقياس ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013) باستخدام الأسلوب الرياضي والإحصائي، وتوصل البحث إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ظاهرة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع درجة الانكشاف على الخارج؛ وهو ما يدل عليه ارتفاع مؤشرات الانفتاح التجاري، حيث بلغت نسبة كل من التجارة الخارجية والصادرات والواردات إلي الناتج الإجمالي حوالي 66.64%، 47.67%، 18.97% على التوالي، كما بلغت نسبة الواردات إلي الطلب المحلي 26.54%، كما نلاحظ أن نسبة الميزان التجاري إلي الناتج الإجمالي قد بلغت 28.70% خلال الفترة (1970-2013)؛ ما يدل على الأهمية النسبية الكبير لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، وأن التغيرات في هذا القطاع تنعكس بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وقد نتج عن هذا الانفتاح وجود تأثير للعوامل الخارجية على الأوضاع الاقتصادية داخل الاقتصاد المحلي، وخصوصا من حيث تسرب الضغوط التضخمية الخارجية ووجود ظاهرة التضخم المستورد، وبالرغم من ذلك فإن التضخم المستورد لم يسجل معدلات عالية في الاقتصاد الليبي؛ نتيجة التدخل الحكومي وسياسات الدعم والقيود المفروضة على التجارة وسعر الصرف، وهو ما جعل من مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي منخفضة، حيث بلغت مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالناتج المحلي إلى التضخم المحلي ما يقارب 38.60%، أما مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالطلب المحلي إلى التضخم المحلي فقد بلغت 30.67% خلال الفترة (1970-2013).

المقدمة:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي لا يزال الجدل قائما حول العوامل المسببة له وبالتالي السياسات المناسبة للحد منه، إلا أنه يمكن القول أن التضخم يتأثر بشكل عام بعوامل داخلية وخارجية، تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، وتعد العوامل الخارجية من أهم أسباب التضخم في الدول النامية بشكل خاص فيما يعرف بظاهرة التضخم المستورد، نظرا للانفتاح التجاري الكبير لهذه الدول؛ بسبب اعتماد هذه الدول على القطاع الخارجي في دفع عجلة التنمية فيها، من خلال الصادرات التي توفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل وارداتها المتنوعة من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، التي تحتاجها لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، حيث تغطي هذه الواردات جزء كبير من الطلب المحلي؛ بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في هذه الدول، ونتيجة للتقلبات في الأسعار العالمية للعديد من السلع التي تصدرها وتستوردها الدول النامية، فضلا عن الانخفاض في قيمة عملاتها الأمر الذي ينتج عنه تسرب ضغوط تضخمية من الخارج إلى داخل الاقتصاد من خلال العديد من القنوات (الجراح، 2011، 134).

تتيح الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بالتضخم بعض العلاقات الاقتصادية التي يمكن من خلالها قياس حجم ومعدل التضخم المستورد داخل الاقتصاد، وأهم العوامل المحددة له باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية؛ وتعطي هذه الأساليب صورة تقريبية لحجم ظاهرة التضخم المستورد والعوامل المحددة له، ومدى تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

يتناول هذا البحث تحليل ظاهرة التضخم المستورد وقياس وتقدير معدل التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي، باستخدام بعض الأساليب الرياضية، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر في ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013).

ثانياً: المشكلة البحث.

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على الخارج، حيث ترتفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، فالصادرات وخصوصا من النفط الخام تمثل معظم الصادرات، والمصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي، كما أن الواردات بجميع أنواعها المختلفة تغطي نسبة كبيرة من الطلب المحلي، وقد نتج عن هذه الخصائص أن أصبح الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات الخارجية، كالتغيرات في أسعار النفط الخام، وأسعار الواردات، والتغيرات في الاحتياطيات وانعكاسها على سعر الصرف، وتسبب هذه التقلبات آثاراً سلبية على الاقتصاد المحلي، وعلى رأس هذه الآثار ما يعرف بظاهرة التضخم المستورد التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على مستويات التضخم المحلية، وارتفاع الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد؛ ما يجعل من قياس معدل التضخم المستورد، وتحديد العوامل المحددة له أمراً ذا أهمية في تحديد مدى مساهمة العوامل الخارجية في الضغوط التضخمية، وتحديد السياسات المناسبة لتخفيف حدة انتقال الضغوط التضخمية الخارجية إلى داخل الاقتصاد.

وبالتالي فإنه يمكن تحديد المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

هل يعاني الاقتصاد الليبي من ظاهرة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع درجة الانفتاح على الخارج، وهل تؤثر العوامل الخارجية على مستوى التضخم المحلي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية التالية: أن الاقتصاد الليبي يعاني من ارتفاع درجة الانفتاح التجاري ووجود ظاهرة التضخم المستورد نتيجة بعض العوامل التي تلعب دوراً رئيسيا في انتقال الضغوط التضخمية الخارجية إلى داخل الاقتصاد.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي وقياس مؤشرات التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013) باستخدام الأسلوب الرياضي.

أهمية البحث:

يستند البحث أهميته من أهمية ظاهرة التضخم المستورد في الاقتصاديات المنفتحة على الخارج كالاقتصاد الليبي، فقياس معدل التضخم المستورد، وتحديد العوامل المحددة له يساعد على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة التي قد تقلل من انتقال الضغوط التضخمية الخارجية إلى داخل الاقتصاد، كما يحاول هذا البحث تقديم معالجة عملية، وبصورة علمية تطبيقية لقياس معدل التضخم المستورد، والعوامل المحددة له في الاقتصاد الليبي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، بالإضافة إلى محاولة سد جزء من النقص النظري في الدراسات التطبيقية التي تناولت قياس معدل التضخم المستورد في ليبيا، والدول العربية.

منهجية البحث:

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج التجريبي باستخدام الأسلوب الرياضي في قياس معدل التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013)، وأسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل متغيرات الدراسة، والعلاقة بين التضخم المستورد والعوامل المحددة له.

حدود البحث.

الحدود المكانية: قياس معدل التضخم المستورد في الاقتصاد الليبي.

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من (1970-2013).

مصادر البيانات والمعلومات

ستعتمد الدراسة في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة؛ من خلال المراجع من الكتب، والرسائل الجامعية، والمجلات العلمية، والبحوث، والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتقارير الصادرة عن

الجهات الرسمية المحلية كمصرف ليبيا المركزي، والهيئة العامة للمعلومات، ووزارة التخطيط ومراكز البحوث المحلية والدولية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

خلفية نظرية للتضخم المستورد

يعد الاقتصاد في حالة تضخم غالبا إذا كان يعاني خلال فترة مستمرة حالة من الارتفاع في الأسعار، على أن تعديل الأسعار باتجاه الصعود قد يتعرض إلي تأخيرات ذات مدد متفاوتة، ولذلك كان من الضروري لهذه الأسباب المختلفة أن يقاس التضخم خلال فترات طويلة كافية حتى يستبعد أي انحراف ناجم عن ظاهرة الأجل القصير، ويمكن قياس معدل التضخم بشكل زيادة نسبية مئوية في الأسعار عند تاريخ معين بالقياس إلي نفس التاريخ في السنة السابقة (كروين، 1981، ص21).

أولاً: مفهوم التضخم المستورد

إن ارتفاع الأسعار في حالة التضخم المستورد نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال عدة قنوات أهمها: الواردات، ويظهر التضخم المستورد بشكل كبير في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تعتمد بشكل كبير على قطاع التجارة الخارجية، وتستورد معظم السلع والخدمات التي تحتاجها من الدول المصنعة لها (هتهات، 2006، ص41).

وهو ظاهرة تتواجد في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ويعود السبب الرئيسي في التضخم المستورد إلي الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج، ويتميز التضخم المستورد بصعوبة السيطرة عليه لأنه ينشأ نتيجة عوامل خارجية، ولذلك سمي بالتضخم المستورد، ومن أمثلته ما حدث في السبعينيات، فنتيجة للزيادة الحادة في أسعار النفط بعد عام 1973، وما ترتب على ذلك الارتفاع من ارتفاع تكاليف الانتاج في الدول المتقدمة، مما دفعها لزيادة أسعار صادراتها للدول النامية لكي تعوض الارتفاع في تكاليف انتاجها، وقد انعكس ذلك على معدلات التضخم بالارتفاع في الدول النامية والتي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد (الوادي، 2007).

ويمكن فيما يلي أن نعرض بعض التعاريف لظاهرة التضخم المستورد كما يلي:

- "هو ظاهرة تؤدي إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار المحلية، والمستمر من جراء فائض في الطلب الكلي أو الارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية (عبورة، 2009، ص5).
- "هو تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض، أو ارتفاع تكلفة المداخلات القادم من الشركات الأجنبية" (الحنيطي، 1996، ص57).
- "يقصد بالتضخم المستورد مدي تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وهذا التأثير يتزايد كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي علي الخارج (شنبيش، 2013).
- رمزي زكي:" يعرف على أنه مدي تأثير العوامل الخارجية على المستوي العام للأسعار داخل اقتصاد ما" (زكي، 1986).

ثانياً: قنوات انتقال التضخم المستورد

من أهم القنوات التي ينتقل من خلالها التضخم عبر الدول ما يلي:

1- القناة المباشرة للأسعار: هذه القناة تخص العلاقة المباشرة بين السوق العالمية، والقطاعات التجارة الخارجية للاقتصاد المحلي، التي يتم عبرها التأثير من خلال إحلال للمدخلات في الإنتاج المحلي، والاستهلاك النهائي، ومن الطرق المباشرة التي يمكن إتباعها طريقة التكاليف والسيولة والأسعار، ويمكن توضيح هذه الطرق بشكل موجز كما يلي (عبورة، 2009، ص 18-20):

- طريقة التكاليف: تتضمن الواردات السلع الوسيطة والخام والتي تدخل كمدخلات في العملية الإنتاجية في العديد من المنتجات المحلية، ويؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع التكاليف للمنتجين المحليين، وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين (السلع النهائية)، وتتوقف درجة تأثير هذه القناة على درجة مرونة الواردات بالنسبة لأسعارها وسعر الصرف.
- طريقة السيولة: وهي تخص الآثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة (عرض النقود) التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال.
- طريقة الأسعار: تعتبر طريقة الأسعار احد أهم الطرق التي يمكن من خلالها أن تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية، من خلال التغيرات في أسعار السلع المستوردة، وخصوصا تلك السلع المستوردة التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

2- القناة الغير مباشرة للدخول: تعتبر هذه القناة تخص أثر ميزان المدفوعات على العرض النقدي والدخل المحلي، ومن الطرق الغير مباشرة للدخول التي يمكن إتباعها: طريقة الدخل، وطريقة تدفقات الأصول والروابط النقدية، وطريقة إحلال السلع كما يلي (عبورة، 2009، ص 18-20):

- طريقة الدخول: تعبر هذه الطريقة عن الدخول القادمة من البلد المصدر إلى البلد المستقبل (الاقتصاد المحلي)، والتي يتأثر من خلالها في ارتفاع الطلب الفعلي، ويمكن حصر هذه الدخول في زيادة حصيلة الصادرات، أو الارتفاع المباشر للموارد النقدية للبلد المحلي (خارج عائد الصادرات كتدفقات أخرى داخله لرؤوس الأموال).
- طريقة تدفقات الأصول والروابط النقدية: تؤثر هذه الطريقة من خلال الدخول القادمة من السوق العالمي على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال، كوجود أسواق مالية محلية وترتبط بالأسواق العالمية.
- طريقة إحلال السلع: تؤثر هذه الطريقة بالأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية

3- التغيرات في سعر الصرف: تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً كبيراً في تحديد درجة انتقال التضخم المستورد، فعندما يتم تخفيض قيمة العملة المحلية؛ من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات، أو بسبب اقتراحات صندوق النقد الدولي، وضعف الطاقة الاستيرادية، فإن الاقتصاد سيكون أكثر عرضة لاستيراد التضخم، حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة على الأقل؛ بنفس تخفيض العملة. كما أن التخفيض الكبير في سعر الصرف يسبب ضغطاً تضخمياً شديداً؛ لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات من السلع الاستهلاكية، وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاجية، وزيادة كلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع تكلفه المعدات الإنتاجية المستوردة (الحنيطي،1996، ص 80-82).

4- أثر السيولة النقدية على مستوى الأسعار المحلية

إن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الدولية، وحيث أن التغير في صافي الأصول الأجنبية هو أحد مكونات السيولة المحلية، الأمر التي يحدث توسعاً في السيولة المحلية (عرض النقود). وتؤثر السيولة على مستوى الأسعار من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي، أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل القومي، وتكلفة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي (العرض الكلي في السلع والخدمات) (رمزي زكي وآخرون،1986، ص 111-112).

ثالثاً: مؤشرات التضخم المستورد

هناك بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد مدى تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار وانتقال التضخم المستورد، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات (الحنيطي، 1996، ص 71-80):

1- نسبة التجارة أو نسبة الانكشاف الاقتصادي: يمثل هذا المؤشر أهمية الصادرات والواردات (حجم التجارة الخارجية) من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن نسبة 40% فهذا يدل علي انكشاف كبير للاقتصاد علي الاقتصاد الخارجي، ونسبة التجارة أو درجة الانكشاف الاقتصادي تساوي: (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما زاد تأثير الارتفاع في أسعار

المستوردات على الأسعار المحلية، وزادت حساسية الاقتصاد الداخلي للتغيرات الخارجية، وارتفاع درجة استيراد التضخم.

2- نسبة الواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي: يمثل هذا المؤشر أهمية الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، كما يسمى بالميل المتوسط للاستيراد، فإذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن نسبة 20%، فهذا يدل علي انكشاف كبير للاقتصاد علي الاقتصاد العالمي، ويحدد هذا المؤشر نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تغطية الطلب المحلي من السلع الرأسمالية والاستهلاكية التي يحتاجها، وتبين هذه النسبة المقدار الذي يتم اقتطاعه من الدخل القومي للشراء من الخارج.

3- نسبة الطلب المحلي إلي الناتج المحلي: تعكس هذه النسبة مدي قدرة الناتج المحلي على تغطية احتياجات الإنفاق المحلي، ويمكن الاستعاضة عنها باستخدام مؤشر الميزان المحلي الذي يمثل مقدار الفجوة التضخمية والتي تساوي إجمالي الاستخدامات مطروحا منها إجمالي الموارد، ويمكن التعبير عنها بالصورة التالية:

الميزان المحلي= الفجوة التضخمية= الاستيعاب المحلي- الناتج المحلي الإجمالي= [الاستهلاك (خاص+ حكومي) + الاستثمار الكلي +التغير في المخزون + الصادرات] – [الناتج المحلي الإجمالي + المستوردات].

4- نسبة الواردات إلى الطلب المحلي: تعكس هذه النسبة مدي الاعتماد على الواردات في تلبية احتياجات الإنفاق المحلي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل على الاعتماد الكبير على الخارج في تغطية الطلب المحلي، وهو ما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة لتأثير العوامل الخارجية.

5- نسبة الواردات إلى الناتج السلعي :تعكس هذه النسبة حجم الواردات نسبة إلى الناتج السلعي، وتوضح هذه النسبة مدى الإحلال بين السلع المستوردة والسلع المحلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت نسبة الإحلال لصالح السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع حجمها مقارنة بالناتج السلعي، ويدل ارتفاع هذه النسبة على ضعف الانتاج السلعي المحلي، وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي.

6- طبيعة هيكل المستوردات: من خلال هذا المؤشر يتم معرفة وتحديد إمكانية مواجهة وتجنب آثار الارتفاع الذي يحدث في أسعار الواردات، فإذا كان الجزء الأكبر من الواردات يتمثل في السلع الغذائية لمواجهة الاستهلاك المحلي الجاري، وفي السلع الوسيطة اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية في الاقتصاد القومي، فان تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية يكون كبيراً، بخلاف الحال فيما إذا كان هيكل الواردات يتميز بغلبة المستوردات غير الضرورية مثل السلع الاستهلاكية الكمالية، ففي الحالة الأولى فإنه من الصعب أن نضغط على حجم الواردات لمواجهة أثر الأسعار العالمية المرتفعة، أما في الحالة الثانية فمن الممكن الضغط على حجم الواردات وتقليلها.

7- مرونة الطلب على المستوردات: تلعب مرونة الطلب السعرية والدخيلة على المستوردات دوراً مهماً في معرفة أثر ارتفاع أسعار المستوردات على الأسعار المحلية، فكلما كانت مرونة الطلب الدخيلة، والسعرية للمستوردات منخفضة كلما زاد تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية، وكلما كانت مرونة الطلب السعرية مرتفعة كان ذلك مؤشراً على زيادة قدرة البلد النامي في إحلال المستوردات.

8- طبيعة التوجه الجغرافي للمستوردات: كلما ارتفع حجم الواردات من الدول الرأسمالية التي ترتفع بها معدلات التضخم، كلما زادت الحساسية لاستيراد التضخم، عما لو كانت عليه المستوردات تتميز بالتوازن الجغرافي بين مناطق العالم المختلفة، أي أن ارتفاع درجة التركيز الجغرافي للواردات يؤثر بشكل كبير على مدى انتقال الضغوط التضخمي الخارجية إلى داخل الاقتصاد.

رابعاً: طرق قياس التضخم المستورد

يعتمد التضخم المستورد على حجم ونسبة الواردات إلى الناتج أو الطلب المحلي، ومعدل التضخم العالمي، فإذا ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج أو الطلب الكلي، ارتفع معدل التضخم المستورد، كما أنه كلما زاد معدل التضخم العالمي فإنه ينتج عنه ارتفاع أسعار الواردات ما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم المستورد.

ويمكن قياس التضخم المستورد باستخدام مجموعة من الأساليب كما يلي:

- التضخم المستورد = (الواردات / حجم الطلب المحلي) × التضخم العالمي

- التضخم المستورد = (الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × التضخم العالمي
- التضخم المستورد = (قيمة الواردات / الناتج القومي الإجمالي) × التضخم العالمي.

نلاحظ اختلاف المتغير في المقام، ففي الأسلوب الأول فإن المتغير هو الإنفاق المحلي؛ أما الأسلوب الثاني فالمتغير هو الناتج المحلي أو القومي الإجمالي، والإنفاق المحلي هو أكثر ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج الإجمالي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخري فأن الناتج المحلي أو القومي الإجمالي في البلدان العربية النفطية يزيد كثيرا عن الإنفاق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض مستوي التضخم المستورد في هذه البلدان.

وهناك عدة طرق أخري يمكن من خلالها حساب معدل التضخم المستورد:

- التضخم المستورد = (الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات / إجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية) × 100.
- الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الصادرات والواردات/إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية × 100.
- التضخم المستورد = (قيمة الواردات/ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) × التضخم العالمي

أما مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي فيمكن قياسها كالآتي:

(التضخم المستورد / التضخم المحلي) x 100

ومن خلال المعادلات أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم المستورد يتأثر بارتفاع معدل التضخم العالمي، وارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج أو الطلب المحلي، وقد يرتفع معدل التضخم المستورد بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي مع بقاء نسبة الواردات إلى الناتج المحلي، أو الطلب المحلي ثابتة، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الزيادة في التضخم المستورد تعود إلى التضخم العالمي، وأن معدل التضخم المستورد قد يكون أعلى أو مساوٍ تقريباً لمعدل التضخم المحلي، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم المحلي لا يعكس مقدار التضخم الحقيقي في الاقتصاد، فارتفاع نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي إلى أكثر من (100%)، يعني أن النسبة الأكبر من التضخم في الاقتصاد سببها الواردات، وما تجلبه من تضخم عالمي داخل الاقتصاد.

(لمزيد من التوسع انظر: رمزي زكي وآخرون، 1986؛ الحنيطي، 1997، 85).

خامساً: الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم المستورد في الدول العربية، حيث قام (الحنيطي، 1996) بدراسة أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، وهدفت دراسته إلى قياس التضخم المستورد، وتحليل معدلاته، ومؤشراته، وآثاره على التضخم المحلي، والتجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1969-1993) واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي، والقياسي في حساب وقياس التضخم المستورد وعرقته بالتضخم المحلي والتجارة الخارجية، ومن أبرز ما توصلت إليها الدراسة ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج للاقتصاد الأردني، إذ بلغ المتوسط السنوي حوالي (70%)؛ كما بينت الدراسة أن التغير في أسعار الواردات كان أكبر من التغير في كمياتها؛ ما جعل من أسعار الواردات أحد أهم أسباب الضغوط التضخمية في الأردن، وأن معدل التضخم المستورد كان أكبر من معدل التضخم المحلي في بعض السنوات، حيث بلغت نسبة مساهمته في التضخم المحلي بأكثر من 100%، كما بينت دور سياسات الدعم الحكومي في التقليل من ظاهرة التضخم المستورد من خلال توجيه الارتفاع في أسعار الواردات إلى ارتفاع حجم الدعم الحكومي، وفي دراسة (عبوره، 2009) بعنوان سياسات الحد من ظارهة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، والتي هدفت إلى التعرف على أسباب التضخم المستورد، وقنوات الانتقال الدولي للتضخم، ودور الانفتاح الاقتصادي بشكل عام، والانفتاح المالي بشكل خاص في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، حيث أتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلى للإجابة على تساؤلات الدراسة، واختبار صحت فرضياتها، واعتمدت أيضا على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية أثناء استقرائها للمعلومات، والإحصاءات المتعلقة بموضوع البحث، وتوصلت هذه الدراسة إلي أن التضخم المستورد يمثل نسبة مرتفعة من التضخم المحلي، وان هناك ثلاثة قنوات رئيسية لانتقال الضغوط التضخمية الخارجية إلى داخل الاقتصاد الجزائري وهي: التغيرات في أسعار الواردات، والتغيرات في سعر الصرف، وكذلك التغيرات في

الاحتياطيات، وأثرها على عرض النقود، وتناولت دراسة (شنبيش، 2013) تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 -2008)، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي القياسي في قياس العلاقة الكمية بين التضخم معبرا عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالى، وبعض المؤشرات الأخرى مثل عرض النقود، وأسعار الصرف، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التضخم المستورد لم يتجاوز نسبة 10% من طيلة فترة الدراسة؛ حيث أنه بالمقارنة سجل نسبة 3% سنة 2008 بالتضخم المحلى الذي بلغ 10.4% لنفس المدة، أما عن نتائج التحليل القياسي التى توصلت إليها فهي أنه توجد علاقة طردية بين كلا من مستوي التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الإقتصاد الليبي، وأن لعرض النقود وسعر الصرف أثر في معدل التضخم، وهدفت دراسة (العمر، 2007) إلي محاولة التعرف علي العوامل المؤثرة في التضخم المحلي في اقتصاد صغير منفتح علي الخارج، ممثلا بدولة الكويت خلال الفترة من عام 1972 إلي عام 2014، وقد ثم اختيار ثلاث متغيرات كعوامل محتملة للتأثير علي سلوك هذا المتغير: وهي الرقم القياسي لأسعار الواردات ليمثل التضخم المستورد، رصيد النقد المحلي والناتج المحلي بالأسعار الثابتة ليمثلان العوامل الداخلية، وقد اخضعت المتغيرات لاختبار السكون والذي أشارت نتائجه إلي أن التضخم المحلي، وعرض النقود، ساكنة بفرقها الأول في حين أن التضخم المستورد والدخل ساكنة بمستواها، الأمر الذي يعني غياب علاقة توازنية طويلة الأمد بين التضخم المحلي وكل من التضخم المستورد والدخل، وعلية انتقلت الدراسة الي اختبار التكامل المشترك بين التضخم المحلي، وعرض النقود، والذي أشارت نتائجة إلي أن التضحم المحلي يرتبط بعلاقه توازنية طويلة الأمد مع عرض النقود الواسع وليس الضيق، ثم انتقلت الدراسة لاختبار العلاقة السببية بين التضخم المحلي، وكل من التضخم المستورد والدخل، وعرض النقود بالمفهوم الضيق، ورصيد النقد الضيق والذي أشارت نتائجه إلي غياب العلاقة بين التضخم المحلي والتضخم المستورد، ووجود علاقة بين التضخم المحلي والدخل، وفي دراسة (الجراح، 2011) التي تناولت موضوع تحليل وتقدير مصادر التضخم في السعودية خلال الفترة (1970-2007)، وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية (1970-2007)، وذلك ضمن إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي، وباستخدام الطرق القياسية الحديثة وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، والأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح) في تفسير معدلات التضخم في المملكة في الأجلين الطويل والقصير، وبمستوى معنوية عالٍ 1%، مما يدل على ارتباط الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي، كما أظهرت النتائج أيضاً أن السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير في معدل التضخم، سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما قام (الهجهوج، بدون) بدراسة محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الفترة من 1980 إلي 2007، ومن خلال مراجعة بعض النظريات المتعلقة بالتضخم، تم بلورة معادلة التضخم وتحليلها من خلال أسلوب التكامل المشترك والذي اشتمل علي نموذج تصحيح الخطأ في المدي الطويل والقصير وتحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية، أظهرة نتائج أسلوب التكامل المشترك أن هناك تكامل في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي اشتملت عليها معادلة التضخم في المدي الطويل، ولكن نموذج تصحيح الخطأ قد بين أن من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في التضخم في دول مجلس التعاون في المدى الطويل والقصير هي مستوى أسعار النفط، ومعدل عرض النقود، ومستوى التضخم العالمي.

تحليل وقياس ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي

يتميز الاقتصاد الليبي بمجموعة من الخصائص التي تتشارك فيها معظم الدول النامية، وخصوصاً الدول النفطية منها، فهو اقتصاد صغير الحجم، يتميز بدرجة انفتاح كبيرة على الخارج، وهو ما جعل للعوامل الخارجية ذات تأثير كبير على الاقتصاد المحلي، حيث يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً كبير في الاقتصاد الليبي، فهو يعتمد على الصادرات النفطية في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لتغطية الواردات المتنوعة، والتي تغطي نسبة كبيرة من الطلب المحلي على مختلف أنواع السلع، وقد نتج عن ذلك أن أصبح الاقتصاد الليبي عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية، وخصوصا التقلبات في أسعار السلع، والخدمات المستوردة، وهو ما يؤدي إلى تسرب الضغوط التضخمية الخارجية إلى الاقتصاد الليبي.

وسيتم في هذا الجزء من البحث قياس التضخم المستورد، ومساهمته في التضخم المحلي، وتحليل تطور العوامل المحددة له في الاقتصاد الليبي، حيث سيتم الاعتماد في الوصف والتحليل علي البيانات المتوفرة من المصادر الرسمية، إذ سنقوم بتحليل تطور حجم وهيكل التجارة الخارجية بالأسعار الجارية، وتطور مؤشرات الانفتاح التجاري، بالإضافة إلي تطور بعض المتغيرات ذات العلاقة بالتضخم المستورد، ثم سيتم الشروع في تحليل

وقياس التضخم المستورد ومساهمته في التضخم المحلي، وتحديد أهم العوامل المحددة للتضخم المستورد في الاقتصاد الليبي.

أولاً: تطور حجم وهيكل التجارة الخارجية

من خلال البيانات المتاحة في الجدول رقم (1) والذي يوضح تطور حجم وهيكل التجارة الخارجية بالأسعار الجارية وبالمليون دينار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013) نلاحظ أن:

- أن حجم التجارة الخارجية قد ارتفع في المتوسط من 3089.06 مليون دينار خلال الفترة (1970-1979) إلى 74919.2 مليون دينار خلال الفترة (2010-2013)، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 17.09% خلال الفترة (1970-2013)، وحققت التجارة أعلى معدل نمو بلغ 34.36% و 39.46% خلال الفترتين (2009-2000) و (2010-2013) على التوالي، ويرجع ذلك إلى التحسن الكبير في أسعار النفط وارتفاعها خلال الفترتين المذكورتين، في حين حققت أقل معدل نمو يبغ 3.78-% و 4.7% خلال الفترتين (1980-1989) و (1990-1999) على التوالي، بسبب انخفاض أسعار النفط مع بداية الثمانينيات، والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في التسعينيات.
- شكلت الصادرات النفطية لوحدها ما نسبته 68.47% من إجمالي حجم التجارة الخارجية، في حين شكلت الصادرات غير النفطية 2.13% وشكلت الواردات 29.4% خلال الفترة (1970-2013).
- بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات في المتوسط 264.23% خلال الفترة (1970-2013)، وتبين هذه النسبة ارتفاع حجم الصادرات مقارنة بالواردات نتيجة ارتفاع حجم الصادرات النفطية. ومن خلال هذه النسبة يمكن التعرف على القدرة الاستيرادية للبلد، ويلاحظ ارتفاع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الليبي نتيجة تأثير الصادرات النفطية.
- حقق الميزان التجاري فائضاً في جميع الفترات، وجاءت أكبر قيمة له خلال الفترة (2010-2013) حيث بلغت 36006.2 مليون دينار في المتوسط سنوياً، ويرجع هذا الفائض بشكل رئيسي إلى الصادرات النفطية في معظم الفترات، بالإضافة إلى دور بعض السياسات التجارية التي تم تطبيقها خلال الفترات التي شهدت انخفاض أسعار النفط وانخفاض الصادرات النفطية وقد نجحت هذه السياسات في عدم حدوث عجز مزمن في الميزان التجاري.
- نلاحظ من خلال ما سبق أن التجارة الخارجية في ليبيا تعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير، والتي تتأثر كمياتها وأسعارها بدرجة كبيرة بعوامل ومؤثرات خارجية، مما جعل الصادرات النفطية تتذبذب من فترة إلى أخرى، بسبب التغيرات في الطلب العالمي على النفط، والذي لا يخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وخارجية، وهو ما انعكس علي التجارة الخارجية في ليبيا خلال فترات الدراسة، حيث نلاحظ انخفاض الصادرات والواردات في الفترات التي شهدت انخفاضا في الصادرات النفطية كما في الثمانينيات والتسعينيات، وارتفاعها في الفترات التي شهدت ارتفاعا في الصادرات النفطية كما خلال الفترة (2000-2013).

جدول قم (1)

تطور حجم وهيكل التجارة الخارجية بالأسعار الجارية وبالمليون دينار خلال الفترة (1970-2013)

البيان		(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2009-2000)	(2013-2010)	(2013-1970)
الصادرات (مليون دينار)	النفطية	2264.32	3424.65	3001.44	33294.48	54002.58	14451.34
	غير النفطية	4.65	87.80	195.80	1041.31	1460.13	434.91
	المجموع	2268.97	3512.45	3197.24	34335.79	55462.70	14886.26
الواردات (مليون دينار)		820.09	1720.70	1757.60	9488.68	19456.50	4902.20
حجم التجارة الخارجية (مليون دينار)		3089.06	5233.15	4954.84	43824.47	74919.20	19788.45
نمو التجارة الخارجية (%)		24.90	-3.78	4.70	34.36	39.46	17.09
نسبة الصادرات النفطية (%)		73.94	64.25	60.45	73.94	71.75	68.47
نسبة الصادرات غير النفطية (%)		0.12	1.73	4.01	2.75	1.89	2.13
نسبة الواردات (%)		25.94	34.02	35.54	23.31	26.36	29.40
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)		296.94	204.56	185.77	360.45	287.30	264.23
الميزان التجاري (مليون دينار)		1,448.88	1,791.75	1,439.64	24,847.11	36,006.20	9,984.06

المصدر: القيم في الجدول والنسب تمثل متوسطات خلال الفترة تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات في النشرات والتقارير المذكورة في المراجع.

ثانياً: التوزيع السلعي والجغرافي للواردات الليبية

فيما يخص التوزيع السلعي والجغرافي للواردات الليبية؛ فإن البيانات المتاحة في الجدولين رقمي (2) و (3)، واللذان يوضحان التركيب السلعي والجغرافي للواردات الليبية خلال السنوات(1970-2013) يمكن ملاحظة ما يلي:

1- التوزيع السلعي للواردات:

- ارتفاع إجمالي قيمة الواردات في المتوسط من 820.09 مليون دينار خلال الفترة (1970-1979) وهي أقل قيمة إلى 19456.50 مليون دينار خلال الفترة (2010-2013) وهي أكبر قيمة، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 29.40% خلال الفترة (1970-2013).
- شكلت الواردات الرأسمالية النسبة الأكبر من الواردات الليبية خلال جميع فترات الدراسة بنسبة بلغت 50.83%، تليها الواردات الاستهلاكية بنسبة 29.43%، ثم واردات المواد الخام بنسبة 19.74%.
- يلاحظ من خلال ما سبق وجود تنوع سلعي في الواردات الليبية، ما يدل على اعتماد البلاد في تغطية نسبة كبيرة من الطلب المحلي على الواردات نتيجة ضعف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي.

2- التوزيع الجغرافي للواردات:

- تعتبر دول أوربا وأمريكا الشريك الرئيسي لليبيا من حيث التركيز الجغرافي للواردات، حيث بلغت قيمة الواردات من هذه الدول في المتوسط 754.89 مليون دينار خلال الفترة (1970-1979) وهي أقل قيمة، ثم ارتفعت حتى سجلت 12694.75 مليون دينار خلال الفترة (2010-2013) وهي أكبر قيمة، وبلغت نسبتها من إجمالي حجم الواردات 77.34% خلال الفترة (1970-2013).
- تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية من حيث التركيز الجغرافي للواردات، حيث ارتفعت قيمة الواردات من هذه الدول من 53.16 مليون دينار خلال الفترة (1970-1979)، وهي أقل قيمة إلى 2637 مليون دينار

وهي أكبر قيمة خلال الفترة (2010-2012)، وبلغت نسبتها من إجمالي حجم الواردات 13.87% خلال الفترة (1970-2013).

- أما بالنسبة للواردات من الدول العربية والأفريقية، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث التركيز الجغرافي للواردات، حيث ارتفعت قيمة الواردات منها في المتوسط من 8.15 ملون دينار خلال الفترة (1979-1970) وهي أقل قيمة، إلى 3537.25 مليون دينار خلال الفترة (2010-2013) وهي أكبر قيمة، وبلغت نسبتها من إجمالي حجم الواردات 6.85% خلال الفترة (1970-2013).
- ارتفع حجم الواردات من الدول الأخرى من 3.88 مليون دينار خلال الفترة (1970-1979) وهي أقل قيمة إلى 587.50 مليون دينار خلال الفترة (2010-2013) وهي أكبر قيمة، وبلغت نسبتها من إجمالي حجم الواردات 1.94% خلال الفترة (1970-2013).
- نلاحظ وجود تركز جغرافي للواردات الليبية في منطقة الاتحاد الأوربي والدول الصناعية، ويرجع ذلك غلى قرب الأسواق الأوربية؛ بالإضافة إلى حاجة الاقتصاد الليبي إلى السلع الرأسمالية من الدول الصناعية، والتي شكلت النسبة الأكبر من إجمالي الواردات.

جدول رقم (2)

تطور متوسط قيمة ونسبة الواردات الليبية بالمليون دينار وبالأسعار الجارية حسب أقسام السلع الرئيسية خلال الفترة (1970-2013)

البيان	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2009-2000)	(2013-2010)	(2013-1970)
الواردات الاستهلاكية	244.18	514.95	576.72	2389.42	4727.81	1276.45
الواردات الرأسمالية	408.47	850.03	809.46	5543.86	11760.00	2799.05
صادرات المواد الخام	167.45	355.71	371.41	1555.40	2968.69	826.69
إجمالي قيمة الواردات	820.09	1720.70	1757.60	9488.68	19456.50	4902.20
الواردات الاستهلاكية (%)	30.69	29.93	32.77	26.41	24.27	29.43
الواردات الرأسمالية (%)	47.83	49.30	46.05	56.27	60.51	50.83
واردات المواد الخام (%)	21.48	20.77	21.18	17.32	15.23	19.74

المصدر: القيم في الجدول والنسب تمثل متوسطات خلال الفترة تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات في النشرات والتقارير المذكورة في المراجع.

جدول رقم (3)

تطور متوسط الواردات الليبية بالمليون دينار وبالأسعار الجارية حسب التوزيع الجغرافي

خلال الفترة (1970-2013)

البيان	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2009-2000)	(2013-2010)	(2013-1970)
دول أوربا وأمريكا	754.89	1388.66	1241.74	6571.68	12694.75	3417.02
الدول العربية والأفريقية	8.15	37.06	159.25	1025.89	3537.25	601.20
الدول الآسيوية	53.16	263.93	337.09	1445.20	2637.00	716.86
دول أخرى	3.88	31.05	19.51	445.92	587.50	167.13
الإجمالي	820.09	1720.70	1757.60	9488.68	19456.50	4902.20
دول أوربا وأمريكا (%)	95.19	80.34	70.88	68.46	63.50	77.34
الدول العربية والأفريقية (%)	0.62	2.24	8.96	10.20	20.29	6.85
الدول الآسيوية (%)	3.92	15.88	19.16	16.75	13.30	13.87
دول أخرى (%)	0.27	1.54	1.00	4.59	2.90	1.94

المصدر: القيم في الجدول والنسب تمثل متوسطات خلال الفترة تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات في النشرات والتقارير المذكورة في المراجع.

ثالثاً: تطور بعض المتغيرات ذات العلاقة بالتضخم المستورد

يوضح الجدول رقم (4) تطور بعض المتغيرات ذات العلاقة بالتضخم المستورد وهي: الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات، وسعر برميل النفط الخام بالدولار، وسعر صرف الدولار بالدينار الليبي، ومعدل التضخم العالمي خلال الفترة (1970-2013)، ومن خلال تحليل البيانات يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- شهدت الرقم القياسي لأسعار الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً خلال معظم فترات الدراسة، حيث ارتفع في المتوسط من 19.89% خلال الفترة (1970-1979) إلى 176.68% خلال الفترة (2010-2013)، مع ملاحظة انخفاضه خلال الفترة (1990-1999) بسبب الانخفاض في أسعار النفط، وبلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار الصادرات 61.85% خلال الفترة (1970-2013).
- شهد الرقم القياسي لأسعار الواردات ارتفاعاً ملحوظاً خلال جميع فترات الدراسة، حيث ارتفعت في المتوسط من 24.11% خلال الفترة (1970-1979) إلى 145.65% خلال الفترة (2010-2013)، وبلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار الواردات 62.32% خلال الفترة (1970-2013)، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع المستمر إلى السلع المصنعة (الاستهلاكية والاستثمارية) والتي تشكل معظم الواردات الليبية، وتتميز السلع المصنعة بشكل عام باتجاه أسعارها نحو الارتفاع المستمر.
- أن سعر برميل النفط الخام ارتفع في المتوسط من 2.59 دولار خلال الفترة (1970-1979) وهو أقل قيمة إلى 145.65 دولار خلال الفترة (2010-2013)، وبمتوسط بلغ 27.79 دولار خلال الفترة (1970-2013)، ونلاحظ حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط من فترة إلى أخرى؛ باستثناء انخفاضه خلال الفترة (1990-1999). وترجع التقلبات في سعر النفط إلى التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وإلى العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية.
- أن سعر صرف الدولار بالدينار الليبي قد انخفض في المتوسط من 0.31 دينار خلال الفترة (1970-1979) إلى 0.30 دينار خلال الفترة (1980-1989)، ثم ارتفع في المتوسط من 0.36 دينار خلال الفترة (1999-

1990) إلى 1.25 دينار خلال الفترة (2010-2013)، وبلغ متوسط سعر صرف الدولار 0.59 دينار خلال الفترة (1970-2013)، ونلاحظ أن سعر الصرف للدولار مقابل الدينار قد شهد ارتفاعاً مستمراً ولكن بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة، ما يعني حدوث انخفاض في سعر صرف الدينار الليبي.

- أن التضخم العالمي قد حقق أعلى قيمة بلغت 15.68% خلال الفترة (2000-2009)، وأقل قيمة بلغت 1.08% خلال الفترة (1980-1989)، أما متوسط التضخم العالمي خلال كامل الفترة فقد بلغ 6.71%.

جدول رقم (4)

تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات وسعر برميل النفط الخام وسعر صرف الدينار الليبي ومعدل التضخم العالمي خلال الفترة (1970-2013)

البيان	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2009-2000)	(2013-2010)	(2013-1970)
الأرقام القياسية لأسعار الصادرات	19.89	43.49	30.79	107.29	176.68	61.85
الأرقام القياسية لأسعار الواردات (%) (2003=100)	24.11	32.04	40.30	119.50	145.65	62.32
سعر برميل النفط الخام (دولار)	2.59	7.15	6.22	56.60	124.31	27.79
سعر صرف الدولار بالدينار الليبي	0.31	0.30	0.36	1.13	1.25	0.59
معدل التضخم العالمي	6.11	1.08	5.53	15.68	2.72	6.71

المصدر: القيم في الجدول والنسب تمثل متوسطات خلال الفترة تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات في النشرات والتقارير المذكورة في المراجع.

التضخم العالمي يمثل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات.

رابعاً: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري:

من خلال الجدول (5) يمكن القول بأن الاقتصاد الليبي يعاني من درجة انفتاح عالية، وهو ما توضحه مؤشرات الانكشاف التي تم قياسها خلال فترة الدراسة (1970-2013)، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج الإجمالي حوالي 66.64%، في حين بلغت نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي 47.67%، أما نسبة الواردات إلي الناتج الإجمالي فقد وصلت إلي 18.97%، ويشير هذا المؤشر أن الاقتصاد يعد منكشفا علي الخارج إذا كانت نسبة الواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (20%) (شامية، 1990، 43)، في حين بلغت نسبة الواردات إلى الناتج الزراعي والصناعي 67.10%، وأما نسبة الواردات إلي الطلب الحلي فقد بلغت نسبة وقدرها 26.54%، كما نلاحظ أن نسبة الميزان التجاري إلي الناتج الإجمالي قد بلغت 28.70%، وذلك خلال الفترة (1970-2013)، وتعكس هذه المؤشرات ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري للاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، ومن خلال ما سبق نلاحظ ارتفاع مؤشرات الانفتاح التجاري على الخارج للاقتصاد الليبي ، ما يدل على الأهمية النسبية الكبير لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، وان التغيرات في هذا القطاع تنعكس بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية.

جدول رقم (5)

تطور مؤشرات الانفتاح التجاري بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013) **(%)**

البيان	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2009-2000)	(2013-2010)	(2013-1970)
التجارة الخارجية إلى الناتج الإجمالي	81.18	65.32	46.70	66.49	83.76	66.64
الصادرات إلى الناتج الإجمالي	60.09	43.37	30.34	51.36	61.47	47.67
الواردات إلى الناتج الإجمالي	21.09	21.95	16.36	15.13	22.29	18.97
الواردات إلى الناتج الزراعي والصناعي	81.79	69.12	50.76	62.21	78.46	67.10
الواردات إلى الطلب المحلي	26.71	21.48	16.76	29.18	56.58	26.54
الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي	39.01	21.42	13.98	36.22	39.18	28.70

المصدر: القيم في الجدول والنسب تمثل متوسطات خلال الفترة تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات في النشرات والتقارير المذكورة في المراجع.

خامساً: قياس التضخم المستورد ومساهمته في التضخم المحلي

من خلال البيانات المتاحة في الجدول رقم (6) والذي يوضح تطور التضخم المستورد ومساهمته في التضخم المحلي خلال الفترة (1970-2013) نلاحظ ما يلي:

- أن متوسط التضخم المستورد (مقاسا كنسبة من الناتج غير النفطي) قد انخفض في المتوسط من 3.34% خلال الفترة (1970-1979) إلى 0.34% خلال الفترة (1980-1989) وهي أقل قيمة، ثم ارتفعت في المتوسط من 1.11% خلال الفترة (1990-1999) إلى 4.80% خلال الفترة (2000-2009) وهي أكبر قيمة، ثم انخفض وسجل 1.72% خلال الفترة (2010-2013)، أما متوسط معدل التضخم المستورد خلال كامل الفترة (1970-2013) فقد بلغ 2.32% .
- أن متوسط التضخم المستورد (مقاسا كنسبة من الطلب المحلي) فقد انخفض في المتوسط من 2.23% خلال الفترة (1970-1979) إلى 0.43% خلال الفترة (1980-1989) وهي أقل قيمة، ثم ارتفعت في المتوسط من 0.88% خلال الفترة (1990-1999) إلى 4.02% خلال الفترة (2000-2009) وهي أكبر قيمة نتيجة الانفتاح التجاري الكبير الذي شهدته تلك الفترة، من خلال الغاء القيود الكمية المفروضة على التجارة، والغاء نظام العمل بالموازنة الاستيرادية خلال تلك الفترة، وتوحيد سعر الصرف، ثم انخفض وسجل 1.44% خلال الفترة (2010-2013)، أما متوسط معدل التضخم المستورد خلال كامل الفترة (1970-2013) فقد بلغ 1.84%.
- فيما يخص متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد شهد ارتفاعاً مستمراً خلال جميع الفترات، حيث ارتفع في المتوسط من 15.77% خلال الفترة (1970-1979)، وهي أقل قيمة إلى 150.88% خلال الفترة (2010-2013) وهي أكبر قيمة، وبلغ في المتوسط 72.70% خلال كامل الفترة (1970-2013).

أما معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد شهد ارتفاعاً في معظم فترات الدراسة، حيث ارتفع من 5.89% خلال الفترة (1970-1979) إلى 9.82% خلال الفترة (1990-1999)، ثم انخفض بشكل كبير خلال الفترة (2000-2009) حيث بلغ 0.09%، ثم عاد للارتفاع من جديد ليبلغ 8.14%، أما متوسط معدل التضخم خلال كامل الفترة (1970-2013) فقد بلغ 6.08%.

- أن مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالناتج المحلي إلى التضخم المحلي قد انخفضت في المتوسط من 56.70% خلال الفترة (1970-1979) إلى 4.37% خلال الفترة (1980-1989) وهي أقل قيمة، ثم ارتفعت في المتوسط من 11.34% خلال الفترة (1990-1999) إلى 5440.35% خلال الفترة (2000-2009) وهي أكبر قيمة، ثم انخفضت وسجلت 25.49% خلال الفترة (2010-2013)، وبلغت مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي 38.60% خلال كامل الفترة (1970-2013).
- وأما مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالطلب المحلي إلى التضخم المحلي فقد انخفضت في المتوسط من 37.89% خلال الفترة (1970-1979) إلى 5.41% خلال الفترة (1980-1989) وهي أقل قيمة، ثم ارتفعت في المتوسط من 8.92% خلال الفترة (1990-1999) إلى 21.38% خلال الفترة (2010-2013)، وبلغت مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي 30.67% خلال الفترة (1970-2013).
- نلاحظ أن الفترة (2000-2009) شهدت انخفاض معدلات التضخم المحلي إلى مستوى الصفر، وبالتالي لم يتم التطرق إلى مساهمة التضخم المستورد خلال هذه الفترة.

نلاحظ انخفاض مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي في معظم فترات الدراسة، حيث كانت قيمة التضخم المستورد أقل من التضخم المحلي، باستثناء الفترة (2000-2009)، والتي شهدت انخفاض متوسط معدل التضخم المحلي إلى مستويات تقترب من الصفر، وقد شهدت هذه الفترة تحرير التجارة الخارجية من خلال ايقاف العمل بالموازنات الاستيرادية ورفع العديد من القيود على السلع المستوردة، كما تم في هذه الفترة توحيد سعر الصرف، وذلك برفع سعر الصرف للدولار، والقضاء على السوق الموازية للسلع والسوق السوداء للصرف، وهو ما ساعد في تدفق السلع واستقرار الأسعار.

إن انخفاض مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي بالرغم من ارتفاع مؤشرات الانفتاح على الخارج للاقتصاد الليبي يرجع إلى التدخل الحكومي في دعم أسعار بعض السلع المستوردة، بالإضافة إلى أن اتباع سياسة سعر الصرف الثابت، واستقرار سعر الصرف بالرغم من اتجاهه نحو الارتفاع كان له دور في انخفاض الضغوط الخارجية والتضخم المستورد خلال معظم فترات الدراسة.

شكل رقم (3-6)

قياس التضخم المستورد ومساهمته في التضخم المحلي خلال الفترة (1970-2014) **(%)**

البيان	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2009-2000)	(2013-2010)	(2013-1970)
متوسط التضخم المستورد (نسبة من الناتج غير النفطي)	3.34	0.34	1.11	4.80	1.72	2.32
متوسط التضخم المستورد (نسبة من الطلب المحلي)	2.23	0.43	0.88	4.02	1.44	1.84
متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك	15.77	40.92	91.34	111.51	150.88	72.70
متوسط معدل التضخم المحلي	5.89	7.89	9.82	0.09	6.75	6.00
مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالناتج إلى التضخم المحلي	56.70	4.37	11.34	-	25.49	38.60
مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالطلب المحلي إلى التضخم المحلي	37.89	5.41	8.92	-	21.38	30.67

المصدر: القيم في الجدول والنسب تمثل متوسطات خلال الفترة تم احتسابها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات التي تم تجميعها من المصادر المذكورة في المراجع.

تم قياس التضخم المستورد وفق العلاقتين التاليتين:

- التضخم المستورد = (الواردات ÷ الناتج المحلي غير النفطي) × التضخم العالمي.
- التضخم المستورد = (الواردات ÷ حجم الطلب المحلي) × التضخم العالمي.
- التضخم العالمي يمثل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات.

شكل رقم (1) تطور التضخم المستورد خلال الفترة (1970-2014)

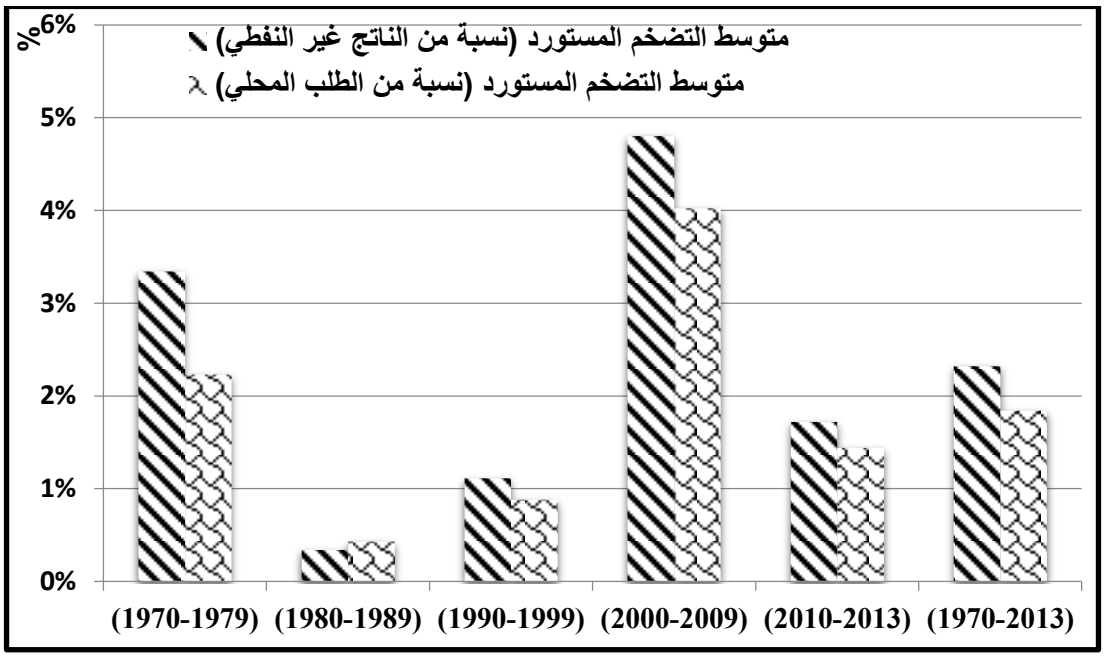

شكل رقم (2) مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي خلال الفترة (1970-2014)

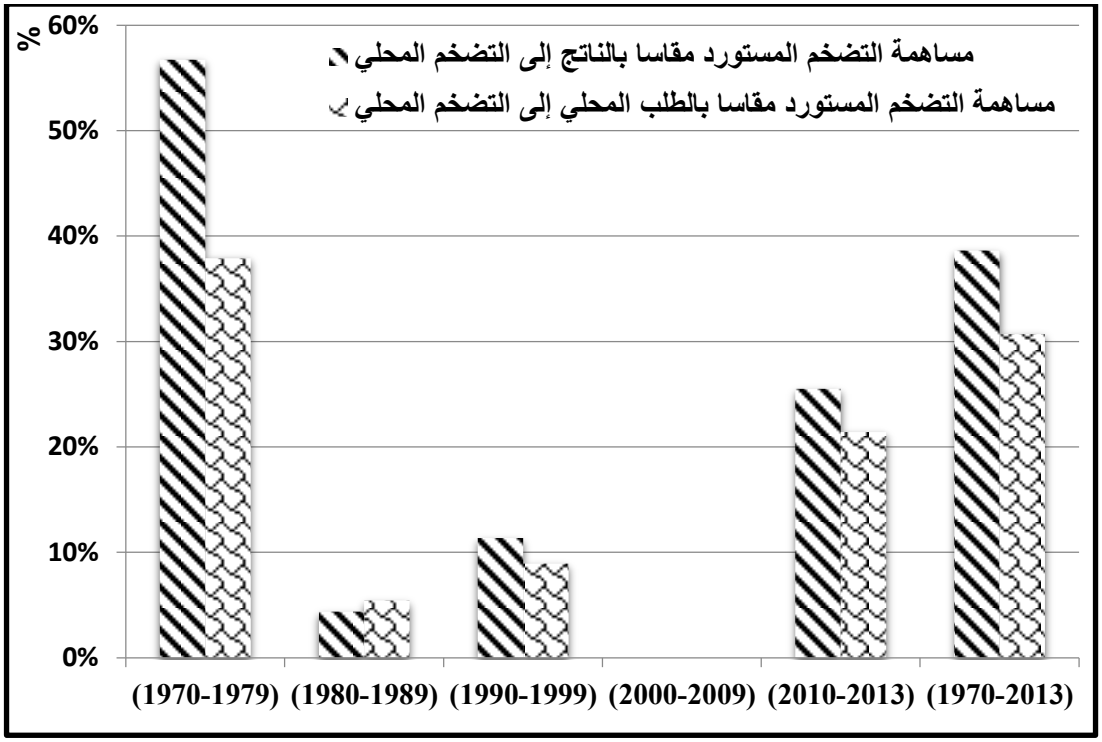

النتائج والتوصيات:

من خلال ما تم تناوله في هذا البحث من تحليل وقياس للتضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2013)، يمكن عرض اهم النتائج والتوصيات بالخصوص.

أولاً: النتائج

1- أن التجارة الخارجية في ليبيا تعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير، حيث شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي 8.47% من إجمالي حجم التجارة الخارجية، في حين شكلت الصادرات غير النفطية 2.13%، وشكلت الواردات 29.4% خلال الفترة (1970-2013). وحيث أن الصادرات غير النفطية تتأثر كمياتها وأسعارها بدرجة كبيرة بعوامل ومؤثرات خارجية أكثر من الداخلية، مما جعل الصادرات النفطية تتذبذب من فترة إلى أخرى، بسبب التغيرات في الطلب العالمي على النفط، والذي لا يخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية وخارجية، وهو ما انعكس علي التجارة الخارجية في ليبيا ، حيث نلاحظ انخفاض الصادرات والواردات في الفترات التي شهدت انخفاضا في الصادرات النفطية كما في الثمانينيات والتسعينيات، وارتفاعها في الفترات التي شهدت ارتفاعا في الصادرات النفطية.

2- شكلت الواردات الرأسمالية النسبة الأكبر من الواردات الليبية بنسبة بلغت 50.83%، تليها الواردات الاستهلاكية بنسبة 29.43%، ثم واردات المواد الخام بنسبة 19.74%. ويلاحظ وجود تنوع سلعي في الواردات الليبية، ما يدل على اعتماد البلاد في تغطية نسبة كبيرة من الطلب المحلي على الواردات نتيجة ضعف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى التركيز الجغرافي.

3- نلاحظ ارتفاع مؤشرات الانفتاح التجاري على الخارج للاقتصاد الليبي خلال جميع فترات الدراسة، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج الإجمالي حوالي 66.64%، في حين بلغت نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي 47.67%، أما نسبة الواردات إلي الناتج الإجمالي فقد وصلت إلي 18.97%، في حين بلغت نسبة الواردات إلى الناتج الزراعي والصناعي 67.10%، وأما نسبة الواردات إلي الطلب المحلي فقد بلغت نسبة وقدرها 26.54%، كما نلاحظ أن نسبة الميزان التجاري إلي الناتج الإجمالي قد بلغت 28.70% خلال الفترة (1970-2013)؛ ما يدل على الأهمية النسبية الكبير لقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، وأن التغيرات في هذا القطاع تنعكس بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية.

4- أن متوسط التضخم المستورد (مقاسا كنسبة من الناتج غير النفطي) خلال كامل الفترة (1970-2013) قد بلغ 2.32%، وحقق أعلى قيمة 4.80% خلال الفترة (2000-2009)، أما متوسط التضخم المستورد (مقاسا كنسبة من الطلب المحلي) فقد بلغ خلال كامل الفترة (1970-2013) حوالي 1.84%. وحقق أعلى قيمة 4.02% خلال الفترة (2000-2009)، ويمكن إرجاع ارتفاع التضخم المستورد في هذه الفترة نتيجة الانفتاح التجاري الكبير الذي شهدته تلك الفترة، من خلال الغاء القيود الكمية المفروضة على التجارة، والغاء نظام العمل بالموازنة الاستيرادية خلال تلك الفترة.

5- أن مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالناتج المحلي إلى التضخم المحلي قد بلغت خلال كامل الفترة ما يقارب 38.60%، أما مساهمة التضخم المستورد مقاسا بالطلب المحلي إلى التضخم المحلي فقد بلغت 30.67% خلال الفترة (1970-2013).

6- انخفاض مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي، حيث كانت قيمة التضخم المستورد أقل من التضخم المحلي، باستثناء الفترة (2000-2009)، والتي شهدت انخفاض متوسط معدل التضخم المحلي إلى مستويات تقترب من الصفر، وقد شهدت هذه الفترة تحرير التجارة الخارجية من خلال ايقاف العمل بالموازنات الاستيرادية ورفع العديد من القيود على السلع المستوردة، كما تم في هذه الفترة توحيد سعر الصرف، وذلك برفع سعر الصرف للدولار، والقضاء على السوق الموازية للسلع والسوق السوداء للصرف، وهو ما ساعد في تدفق السلع واستقرار الأسعار.

7- أن انخفاض مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي بالرغم من ارتفاع مؤشرات الانفتاح على الخارج للاقتصاد الليبي يمكن إرجاعه إلى التدخل الحكومي في دعم أسعار بعض السلع المستوردة، والقيود على

التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن استقرار سعر الصرف بالرغم من اتجاهه نحو الارتفاع خلال السنوات الأخيرة، كان له دور في انخفاض الضغوط الخارجية والتضخم المستورد خلال معظم فترات الدراسة.

ومن خلال هذه النتائج يمكن قبول فرضية البحث بأن الاقتصاد الليبي يعاني من ارتفاع درجة الانفتاح التجاري ووجود ظاهرة التضخم المستورد بالرغم من أن تدخل الدولة في التجارة الخارجية واتباع نظام سعر الصرف الثابت ساهم بشكل كبير في الحد من تأثير الضغوط التضخمية الخارجية على مستويات التضخم المحلية.

ثانياً: التوصيات

1- اتباع السياسات التي يمكن من خلالها التحكم في حجم وقيمة الواردات، وكذلك ربط وارداتنا بحاجتنا التنموية وليست الكمالية، والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية بصورة تعزز من قدرة البلاد على تقليل من حجم قيمة الواردات وزيادة الكفاءة الإنتاجية لصناعات المحلية وأيضا تحسين جودة المنتوج المحلي والتركيز علي السلع ذات الميزة النسبية.

2- العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية بحيث يتم التقليل من الاعتماد على النفط الخام كمصدر أساسي للصادرات، من خلال دعم القطاع الخاص والإنتاج المحلي البديل للواردات.

3- التقليل من حدة الآثار الخارجية على معدلات التضخم المحلية من خلال التركيز على العوامل المحددة للتضخم المستورد، والتي يمكن عن طريقها التأثير في الضغوط التضخمية الخارجية.

المراجع

1- زكي، رمزي (1986)، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

2- الوادي، محمود حسين وآخرون (2007)، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة _ عمان .

3- حسام الدين، عبورة (2009)، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف.

4- الحنيطي، يوسف فالح (1996)، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، رسالة مقدمة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد ، دراسة قياسية (1969-1993)- جامعة اليرموك.

5- شنبيش، إمحمد رمضان (2013)، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -صرمان.

6- العمر، حسين (2007) محددات التضخم بدولة الكويت- الكويت.

7- هتهات، سعيد (2005)، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- الجزائر.

8- الهجهوج، حسن بن رفدان (2009)، محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: اسلوب التكامل المشترك، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي "التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول"، 26-28 – مايو-2009 ، الرياض.

9- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2009-2010)، بنغازي.

10- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (2007)، الإطار العام للبرنامج التنموي 2008-2012.

11- مجلس التخطيط العام (ديسمبر 2001)- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000.

12- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006).

13- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

14- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000. إدارة البحوث والإحصاء.

15- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 2000-2010. إدارة البحوث والإحصاء.

16- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

17- الهيئة العامة للمعلومات (2005)، سلسلة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة 1970-2004.

18- الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي 2003-2008.

19- الهيئة العامة للمعلومات، السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات (1954-2003)، مصلحة التعداد والإحصاء.

20- وزارة التخطيط (2014)، تقييم البرنامج التنموي (2008-2012).